واقع التنمية في المغرب بين التأطير النظري والبحث الميداني

قراءة في إسهام السوسيولوجية – جميلة شرادي

الدكتور موسى برلال

المغرب

مدخل:

إذا كانت سوسيولوجيا التنمية فرعا حديث النشأة داخل السوسيولوجيا العامة، فذلك يجعل جهود بناء نظرية سوسيولوجية شاملة حول التنمية متفرقة، بحيث يصعب إيجاد مؤلَّف يحلل العملية التنموية في شموليتها، من حيث المقاربات النظرية المتعلقة بها، والدراسة الميدانية لمختلف أبعادها الاقتصادية والثقافية والترابية والبشرية.

من أجل الاستجابة إلى هذا المطلب العلمي نشرت السوسيولوجية والباحثة الأكاديمية المغربية جميلة شرادي مؤلفا[1] قاربت فيه التنمية اعتمادا على مداخل وأسس نظرية ومنهجية كفيلة بفهم واقع التنمية بالمغرب والتحديات التي تعترضها. وبذلك فهو مؤلف مؤسس في مجال سوسيولوجيا التنمية، نظرا لاتسامه بالشمولية وارتكازه على بناء نظري رصين.

ينقسم المؤلف، على وجه التحديد، إلى شق نظري عالجت فيه الباحثة النماذج النظرية المتعلقة بسوسيولوجيا التنمية والتخلف، ثم شق ميداني يختص بتحليل مختلف استراتيجيات التنمية التي اعتمدها المغرب ومآلها.

لم تكتف الباحثة بعرض النماذج النظرية المؤطرة للتنمية والتخلف، إنما اعتمدت مقاربة نقدية كشفت من خلالها حدود كل نظرية ومسلماتها الإيديولوجية. ومن ضمن هذه النظريات، نجد النظريات الاقتصادية الكلياتية، والنظريات ذات الخلفية الماركسية، ونظرية التبعية، إضافة إلى المقاربات النظرية التي ارتبطت بالسوسيولوجيا

الكولونيالية. كما عرضت النظرية النقدية للسوسيولوجي المغربي عبد الجليل حليم، الذي بين محدودية النظريات التي تُرجع سبب التخلف إلى أنماط الإنتاج. وفي الأخير قدمت الباحثة نقدها السوسيولوجي للنماذج النظرية العنصرية حول المغرب.

أما في الشق الميداني، فقد حللت حصيلة ومسارات ومآل التنمية بالمغرب، الذي انتقل من اعتماد مقاربة تحديثية ذات أساس اقتصادي إلى سياسة تنموية جديدة شاملة لكل القطاعات. من هذا المنطلق، تطرقت الباحثة إلى استراتيجيات التنمية التي سلكها المغرب في كل من: قطاع التعليم والتنمية البشرية، وقطاع التعليم العالي في علاقته بالتنمية، إضافة إلى الاستراتيجيات التنموية المتعلقة بتأهيل التراث الثقافي، وواقع تنمية التراث الثقافي المعماري للواحات، ثم التنمية المستديمة وتحديات البيئة في المدن العتيقة، والاستراتيجيات التنموية الجهوية في علاقتها بالعدالة الترابية. علاوة على ذلك، حللت الباحثة النموذج التنموي الجديد (الذي تم إصداره سنة 2021)، كما تساءلت أخيرا، بناء على التحليلات السابقة، عن أهمية القبول الاجتماعي ودور السوسيولوجيا في نجاح كل برنامج تنموي.

ونظرا لأهمية هذا المؤلف، الذي يعد مرجعا لا محيد عنه لتشخيص الواقع التنموي المغربي؛ نسعى في هذا المقال إلى إبراز أهم ملامح إسهام الباحثة، سواء على مستوى التأطير النظري للتنمية أو على مستوى البحث الميداني حول أبعادها ومؤشراتها.

أولا: المقاربة السوسيولوجية للتنمية

تهتم سوسيولوجيا التنمية "بالتحولات التنموية وبما تحدثه من آثار ميكروسوسيولوجية على الجماعات الصغرى، وماكروسوسيولوجية على المجتمعات الكبيرة. وتهدف هذه السوسيولوجيا – إن بشكل صريح أو ضمني – إلى اقتراح حلول وتوصيات متعلقة بما تدرسه من مشاكل" (ص4).

من هذا المنطلق، لم تقتصر الباحثة على بعد واحد من أبعاد التنمية، إنما حللت الديناميات التنموية التي يعرفها المجتمع المغربي في مختلف القطاعات (الاقتصادية، والثقافية، والتعليمية، والبيئية...)، مركزة على المستويين الميكروسوسيولوجي والماكروسوسيولوجي معا. (ص6). وقد أبرزت دلالات مفهوم التنمية في كل من علم الاقتصاد والسوسيولوجيا، ورصدت واقع البرامج التنموية بالمغرب وتحولاتها والخلفيات النظرية التي أطرتها (ص3)، معتمدة في ذلك على المقاربات المنهجية التي توفرها مختلف العلوم الإنسانية، من قبيل الأنثروبولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي...إلخ (ص5).

هكذا، جاءت أسئلة البحث كما يلي: كيف أثر تطبيق الاستراتيجيات التنموية المنبثقة من نظريات النمو على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب؟ وكيف آل مسار التنمية بالمغرب إلى خلق مشاكل اجتماعية معقدة؟ هل استطاع المغرب بواسطة الاستراتيجيات التنموية الجديدة التي تبلورت بدورها عن نظريات التنمية الجديدة حل مشاكله الاجتماعية؟ (ص7).

ظهرت البرامج التنموية بالمغرب عقب الاستقلال، واعتمدت في البداية على النخبة التي تلقت تعليمها بفرنسا، كما تبلورت هذه البرامج، أيضا، في إطار المقاربات التي اعتمدتها هيئات الأمم المتحدة وفرضتها على دول العالم الثالث منذ الخمسينيات (ص 9-10). لا تنفصل هذه البرامج عن أولى النظريات التنموية، التي ظهرت بدورها ابتداء من خمسينيات القرن العشرين، من لدن علماء الاقتصاد، في إطار مقاربة آليات تحديث الدول المتخلفة

من أجل اللحاق بالغرب اقتصاديا وتكنولوجيا. إنه تصور تنموي قائم على أساس "التنمية بواسطة النمو"، والذي تجاوزته الأمم المتحدة منذ السبعينيات، شأنه في ذلك شأن مختلف النظريات التنموية الكليانية؛ معتمدة على نظريات تنموية جديدة قائمة على استثمار الموارد الطبيعية والبشرية المحلية، بدل فرض النمو على الدول من الخارج (ص 11-13).

تعد نظرية عالم الاقتصاد الأمريكي "والت وينمان روستو" أبرز النظريات التنموية الكليانية، فقد رأى أن هناك مسارا خطيا للنمو، ما يعني أن مختلف دول العالم ملزمة بالاقتداء بالغرب، خصوصا على المستوى الاقتصادي، بغية تحقيق النمو. تلك هي النظرية التي استندت إليها الهيئات الأممية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بخصوص مختلف البرامج التنموية التي اقترحت على الدول المتخلفة، لنقلها من مجتمعات تقليدية ذات إنتاج ضعيف إلى دول ذات إنتاج وفير وحياة قائمة على الاستهلاك والرفاهية. غير أن هذه النظرية لم يحالفها النجاح، لكونها لم تراعي الشروط التاريخية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالدول المسماة "متخلفة" (ص14-20).

مقابل النظريات الاقتصادية ذات الطبيعة الكليانية، التي كانت تطمح إلى توجيه الدول المتخلفة وانتشالها من حالة التخلف، ثمة نظريات أخرى سعت إلى تفسير التخلف في حد ذاته ومحاولة فهم العوامل المتحكمة فيه. من ضمن هذه النظريات، تلك التي استندت إلى الخلفية الماركسية مبرزة أن تخلف دول العالم الثالث نتيجة حتمية لآليات اشتغال النظام الرأسمالي، القائم على نهب ثرواتها مقابل فرض برامج تنموية عليها تكرس تبعيتها للغرب، إضافة إلى الاستحواذ على الاستثمارات والاستفادة من فوائد الديون بهذه الدول، وما يترتب عن ذلك من فرض لشروط تعجيزية (ص 21-22).

علاوة على هذه الخلفيات النظرية، نجد نظرية التبعية التي ظهرت سنة 1960 في أمريكا اللاتينية، والتي يعد سمير أمين أحد من تبنوها. يركز هذا النموذج النظري على آليات اشتغال العلاقات الدولية المكرسة لتبعية دول العالم

الثالث، رافضة شعارات التنمية التي لا تعدو أن تكون من مخلفات الحركة الاستعمارية المكرسة لتنمية تابعة. إن التنمية من منظور نظرية التبعية ما هي إلا "تنمية للتخلف"، حيث تبقى دول العالم الثالث بمثابة دول محيطة بالمتروبول أو المركز الذي تمثله الدول الغربية المتقدمة، التي تتحكم في دول المحيط عن طرق اتفاقيات غير متكافئة تبرر استغلال خيراتها وتجعلها في وضعية تبعية اقتصادية وسياسية (ص 22-25).

بخصوص الدراسات التي طُبقت على المغرب، فقد تأسست على مسلمات إيديولوجية مشابهة لتلك المسلمات التي بررت الحركة الاستعمارية. في هذا الإطار، استند إرنست غيلنر إلى النظرية الانقسامية في تفسيره لتخلف البنيات الاجتماعية بالمغرب. ووفق هذه المقاربة، اعتبر أن الصراع بين البنيات القبلية بالمجتمع المغربي بقدر ما يعد عاملا للتغير الاجتماعي، بقدر ما يحدث بشكل دائري يكرر نفسه. وعلى النهج نفسه، اعتبر المؤرخ أندري جوليان الشعوب المغاربية الأمازيغية جامدة وعاجزة بالفطرة عن الخلق والابتكار، وهي المسلمات نفسها التي استند إليها روبير مونطاني في دراساته، من قبيل دراسته حول البربر والمخزن. من جهته، أرجع جوليان كولو تخلف وركود المجتمعات المغاربية إلى عوامل عقلية وبنيوية، خصوصا هيمنة عقلية البدو التي تمجد تربية الماشية وتضع الزراعة في مرتبة ثانية، ما جعله يصفهم بالقصور العقلي (ص 25-28).

على النقيض من هذه الدراسات التي أنجزت في إطار السوسيولوجيا الكولونيالية، ثمة دراسات أنجزت في إطار السوسيولوجيا الوطنية، والتي كشفت عن وجود مرتكزات إيديولوجية للدراسات الكولونيالية، التي فسرت سبب تخلف المجتمع المغربي بجمود أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية. يتعلق الأمر هنا بالدراسة التي أنجزها السوسيولوجي المغربي عبد الجليل حليم، التي انصبت على نمط الإنتاج السابق لمرحلة الرأسمالية بالمغرب ومدى تأثره بتحديث الاستعمار الفرنسي لبعض جوانب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (ص30).

لقد أبرز عبد الجليل حليم أن التغيرات التي أحدثها الاستعمار على مستوى البنيات السوسيو-اقتصادية قامت على أساس الرغبة في استغلال خيرات البلاد، كما أن "إلحاق المغرب بمسلسل الرأسمالية من طرف الاستعمار، وتكريس هذا الارتباط من طرف البورجوازية المغربية من خلال مراكز القرار التي دعمتها – بعد الاستقلال – لم ينتج عنه أي تقدم يذكر، لأن الدولة الوطنية لم تعمل إلا على تقليد واجترار السياسة الكولونيالية وتقنيتها الاقتصادية. وظلت عند كل إصلاح أو تغيير متأثرة بالرأسمالية الإمبريالية واستخدامها النفعي مولية وجهها نحو الخارج" (ص37).

في ختام القسم النظري، قدمت الباحثة ردا نقديا على النماذج العنصرية والإيديولوجية التي فسرت تخلف المجتمع المغربي بعوامل وراثية، كما اعتبرته مجتمعا راكدا رافضة مفهوم التطور. في هذا الإطار، ركزت الباحثة على البنية الاجتماعية الداخلية المحددة لنمط التفكير القروي، نظرا لكون فهم مكونات المجتمع المغربي لا يتم عن طريق إسقاط نماذج نظرية عليه دون الأخذ بعين الاعتبار مختلف التجارب التاريخية التي مر بها، وبذلك أعادت النظر في التمفصل بين المتغيرات التابعة (النتائج) والمتغيرات المستقلة (الأسباب) (ص 38-39).

من ضمن الانتقادات التي وجهتها الباحثة للنظريات المترتبة عن الدراسات الكولونيالية، كون هذه النظريات ذات طبيعة بنيوية وعنصرية تُرجع التخلف لعوامل بيولوجية وراثية، والحال أن تفكير الإنسان القروي يتحدد انطلاقا من شكل التنظيم الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعه التقليدي لا انطلاقا من طبيعته الخلقية. من هذا المنظور، فسرت البنية الثقافية المحددة لتفكير الإنسان القروي بالأوضاع الخارجية التي كانت تهدد التنظيمات الاجتماعية القروية، ما فرض على الإنسان القروي الانصهار في جماعته التي توفر له الأمن وتحقق احتياجاته الضرورية. علاوة على تميز البنيات الاقتصادية والثقافية للعالم القروي بالاعتماد على الطبيعة وما يترتب عن ذلك من قيم الكفاف، المتمثلة في: القناعة، الزهد، البركة...إلخ (ص40-41).

تساءلت الباحثة عما إذا كانت مختلف الاستراتيجيات التنموية قد أدت إلى تغير أم تحول اجتماعي، بعدما ميزت بين المفهومين بشكل دقيق، حيث يرتبط التغير بأبعاد ميكروسوسيولوجية جزئية، فيما يرتبط التحول الاجتماعي بنقلات وتغيرات كلية تلقي بظلالها على المجتمع بكامله، أي أن التحول يرتبط بالبعد الماكروسوسيولوجي المتمثل في التنظيم الاجتماعي في كليته (ص 45-46).

تستدعي دراسة التحولات التنموية بالمغرب، بحسب الباحثة، اعتماد البعد التاريخي والمنهج المقارن، لأن المغرب لم يقتصر على نموذج تنموي واحد إنما اتسم مساره التنموي بنوع من البناء والهدم وإعادة البناء. في هذا الإطار، انتقل من مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستلهمة من نظريات التقدم والتحديث، إبان الاستقلال، التي توقف العمل بها مع نهاية 1987 بسبب فشلها؛ إلى مخططات تنموية جديدة مستلهمة من مفاهيم غربية جديدة كالتنمية البشرية، والحكامة الجيدة، والاقتصاد الأخضر...إلخ (ص 47-48).

ثانيا: من التأطير النظري للتنمية إلى البحث الميداني

حللت الباحثة في الشق الميداني من مؤلفها واقع قطاع التعليم بالمغرب في علاقته بالتنمية البشرية، باعتبار أن التعليم من القطاعات الأساسية التي يتم عن طريقها قياس درجة التنمية البشرية. ذلك لأنه عن طريق التعليم يتم تأهيل المواطن سيكولوجيا ومعرفيا للنهوض بالتنمية. من هذا المنطلق، توصل البحث الميداني الذي أنجزته اعتمادا على عينة من تلاميذ التعليم الأولي، والتعليم الثانوي، بالإضافة إلى عينة من الأساتذة؛ إلى كون مضامين البرامج التعليمية قائمة على التناقض والانشطار الفكري وغياب التكامل بين الوسائل والأهداف بالمنظومة التربوية (ص 67-69).

أما في القسم المعنون بـ "التعليم العالي بالجامعة ومسؤولية النهوض بالتنمية"، فقد تساءلت الباحثة عن دور الجامعة ومعاهدها ومراكز بحوثها على مستوى اقتراح حلول معرفية للأزمات التي تعترض المجتمع، نظرا لكون الجامعة

تتحمل جزءا من المسؤولية المتصلة باقتراح استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج التهيئة الترابية (ص93).

رصدت الباحثة مجموعة من العوائق التي تحول دون قيام الجامعة المغربية بالمسؤوليات المنوطة بها، ومن ضمنها: صعوبات تقييم العمل داخل الشعب والمسالك، وتحديات مهننة التكوينات التي تحد من مهام البحث العلمي وتطوير المعارف والعلوم النظرية، إضافة إلى نقص على مستوى جودة التكوين والهندسة البيداغوجية لبعض المسالك، خصوصا الماستر الذي يضم طلبة من تخصصات مختلفة، هذا علاوة على تحدي ارتفاع نسبة الهدر الجامعي وتفاقم البطالة، وعدم مواكبة التنظيم الإداري الجامعي لمستجدات العصر، مقابل هيمنة المعرفة العامية في الجامعة على المعرفة العلمية (ص 98-108).

تطرقت الباحثة، أيضا، إلى تنمية التراث الثقافي باعتباره أحد أبعاد التنمية الأساسية. بهذا الخصوص، أبرزت أن الدراسة السوسيولوجية للتراث الثقافي اللامادي لا ينبغي أن تتناول هذا التراث بمعزل عن السياق الاجتماعي والتاريخي المنتج له. ذلك لأن التراث الثقافي يعد نمطا وأسلوبا للعيش يحل السكان عن طريقه مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية، في ظل تحديث معاق للمجتمع المغربي، بحيث أن تحديث مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إبان فترة الاستعمار لم يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثقافية لساكنة المغرب، ما جعل المجتمع يعيش ازدواجية ثقافية صارت عائقا في وجه تحديث المجتمع وتنميته (ص109-116).

تقول الباحثة بخصوص واقع التراث الثقافي وعوائق إحيائه: "لا شك أن عملية إحياء التراث اللامادي والكشف عن خباياه ومكنوناته تعتبر عملية رائدة في مجال حفظ الذاكرة الشعبية وصونها من الاندثار. غير أن الإحياء وحتى التدوين ذاتهما قد يغمرهما مستقبلا غبار رفوف المكتبات والخزائن الثقافية. إذ لن يجد التراث الشعبي من يبحث عنه غير ندرة من المهتمين. قد ينقرضون بدورهم بمجرد انقراضه. فإن كان البحث في التراث الثقافي

اللامادي ما زال يحظى باهتمام ثلة من الباحثين، فلأنه ما زال متوفرا كمادة للبحث، تتخذ شكل ترسبات مشوهة عالقة في بعض الأذهان والممارسات بشكل واع أو لا واع" (ص117).

من جهة أخرى، حللت الباحثة التراث الثقافي المعماري للواحات، نظرا لكون القصور والقصبات المتاخمة للواحات تشكل جزءا من التراث الوطني. وبخصوص واقع هذا التراث في ظل التحولات الاجتماعية، أبرزت أنه ما يزال يشكل جزءا من التراث الثقافي ونمط عيش الساكنة. غير أن استمرار التراث الثقافي اللامادي لا يعني أن عناصره ما تزال صلبة ومتماسكة، إنما صار مشوها في الأذهان والممارسات، تحت تأثير مجموعة من العوامل، من ضمنها: التحضر السريع، والنمو الديمغرافي، وتغير القيم وأنماط العيش، وانتشار العولمة، والتغير المناخي، وتدخل المستثمرين الأجانب في الواحات (ص 127-135).

عالجت الباحثة، في إطار الاستراتيجيات التنموية المتعلقة بالتنمية المستديمة التي ظهرت خلال التسعينيات؛ واقع "التنمية المستديمة وتحديات البيئة في المدن العتيقة". لقد طبق المغرب هذه الاستراتيجية التنموية بعدما وجد نفسه أمام تحديات مرتبطة بالتوسع السريع للنسيج الحضري للمدن وهوامشها، ما دفع الباحثة إلى طرح مجموعة من الأسئلة، من ضمنها: ما السبيل للحيلولة دون تزايد المشاكل المعمارية والاجتماعية والبيئية بالمدن العتيقة؟ (ص 148-151).

للإجابة عن هذا السؤال، وغيره من الأسئلة، توقفت الباحثة عند مقترح أن تكون المدن الذكية هي الحل، نظرا لكون هذه المدن تقدم فعلا الحلول التي من شأنها تجنب المشاكل التي تتخبط فيها المدينة، بما توفره من نظم تقنية رقمية وتقنيات الاتصال المتصلة بمختلف مجالات الاقتصاد والخدمات الاجتماعية، من قبيل: حركة المرور، ووسائل النقل، والطاقة، والصحة، والبيئة...إلخ. ونظرا لكون تجاوز التحديات بالمدن العتيقة يتطلب تدخل فاعلين مختلفين؛ خلصت الباحثة إلى أن تنمية النسيج الحضري للمدن العتيقة ومتطلبات الحفاظ على البيئة رهين بالالتزام

بمجموعة من الضوابط السياسية والثقافية والتقنية، التي يمثل فيها القبول الاجتماعي شرطا حيويا لنجاح كل مبادرة (ص149-165).

من ضمن أبعاد التنمية التي عالجتها الباحثة، أيضا، نجد "التنمية الجهوية والعدالة الترابية"، ذلك لأن المغرب لجأ إلى تقطيع ترابي جديد في إطار تبنيه لاستراتيجيات التنمية القائمة على مفهوم التنمية المحلية. لقد تم تقطيع تراب البلاد إلى أقاليم وجماعات ودوائر ومقاطعات بغرض إشراك الساكنة في التنمية والاستجابة لحاجياتهم ومتطلباتهم. غير أن الباحثة رصدت وجود عدة اختلالات على مستوى إعداد التراب الوطني من ضمنها: غياب الوضوح في القانون المؤطر لوضع الجهات واختصاصاتها، إضافة إلى غياب الجهة في عملية التخطيط لإعداد ترابها وتنميته في التقسيمات الجهوية الأولى، ثم تعثرات في التقسيم الجهوي الثاني، ممثلة في استمرارية الهاجس الأمني الذي ميز التقسيم الجهوي الاستعماري. ورغم غياب اللامركزية الفعلية، إلا أن التقسيم الجهوي أصبح منذ سنة 2011 ينظر إلى الجهوية من منظور التنمية وإعداد التراب الوطني وإشراك المواطن في تسيير شؤون محيطه المحلي، كما اعتمد المغرب منذ سنة 2015 استراتيجية جديدة في إطار ما يسمى بـ "الجهوية المتقدمة" من أجل تجاوز الاختلالات الترابية السالفة (ص167-192).

نظرا للتعثرات التي عرفها مسلسل التنمية بالمغرب، دعا الخطاب الملكي عام 2019 إلى إنشاء لجنة استشارية لإعداد نموذج تنموي جديد. وهكذا تشكلت لجنة بغرض الإنصات إلى تمثلات مختلف الفاعلين الاجتماعيين والهيئات السياسية والاقتصادية والمدنية، ليصدر أخيرا تقرير النموذج التنموي الجديد في أبريل من عام 2021، وذلك تحت عنوان: "النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع"، وهو التقرير الذي حللته الباحثة مبينة أنه يجسد انطلاقا من عنوانه تدرجا منطقيا من أسباب التنمية إلى الهدف منها. إلا أن ما يعاب على التقرير كونه يستعرض خطوط ومسارات التنمية دون تحديد شروط إنجاز ذلك. وعليه، خلصت إلى أنه من الصعب القول بوجود نموذج للتنمية، نظرا لكون العملية التنموية تتسم بالتعقيد، وتتداخل

فيها عدة أبعاد (اقتصادية، واجتماعية، وتاريخية...) تتسم بالدينامية والتغير المستمر، ما يفرض استمرار مواكبة العملية التنموية والقدرة على وضع سيناريوهات متعددة لحل مختلف المشاكل والعراقيل المادية والطبيعية والبشرية (ص193-199).

في الأخير، عالجت الباحثة دور القبول الاجتماعي والسوسيولوجيا في نجاح التنمية. لقد أبرزت أن المفاهيم الجديدة للتنمية (من قبيل: التنمية المحلية، والتنمية المستديمة...إلخ) فرضت نقل مسؤوليات التنمية من مؤسسات الدولة ولوبيات الاقتصاد الوطني إلى المواطن، وأصبح نجاح التنمية رهين بالأدوار الفردية، وإن كان الأمر يخفي تنصل المؤسسة السياسية من مسؤولية إخفاقها على المستوى التنموي. هذا التحول جعل الرهان معقودا على مدى قبول المجتمع للفعل التنموي (ص 201-203).

من ضمن شروط القبول الاجتماعي للتنمية، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ثقافة المجتمع أو الجماعة المعنية، والنظر في طبيعة التغيرات القيمية وأنماط العيش والمستجدات العالمية في مجال التكنولوجيا وتدبير التراب والممارسات الثقافية اليومية في علاقتها بمختلف الفضاءات (ص204).

إذا كان اقتراح مختلف الاستراتيجيات التنموية لا يمكن أن يتم بدون استشارة المتخصصين في مختلف فروع العلوم الإنسانية، ففي هذا الإطار تقر الباحثة بالدور الكبير التي تضطلع به السوسيولوجيا على وجه الخصوص، لكونها تمكن من تحليل درجة القبول الاجتماعي والتنبؤ بسلوك الساكنة المستهدفة، ما قد يساهم في تغيير سلوكياتها بشكل يتوافق مع متطلبات التدبير الترابي والحفاظ على البيئة (ص205).

من ضمن مباحث السوسيولوجيا التي تبرز ضرورة العودة إلى تمثلات الساكنة في العملية التنموية، نجد السوسيولوجيا الحضرية، نظرا لكون المجال الحضري لا ينفصل عن ممارسات وتمثلات الساكنة، فهو نسق من المعاني والرموز التي تحدد سلوك الأفراد وتفاعلاتهم. علاوة على ذلك، نجد سوسيولوجيا المخاطرة أو المجازفة التي تعنى

بالمخاطر والأزمات المحيطة بإنسان ما بعد الحداثة. فلا يمكن رصد آليات التوافق والقبول الاجتماعي لدى مختلف الفاعلين إلا من خلال الوعي بالبناء الاجتماعي للمخاطر. لهذه الاعتبارات أصبح من الضروري إشراك مختلف الفاعلين في تقييم وإدارة المخاطر، ومن ضمنهم: الساكنة، والتقنيين، والخبراء، والمقاولين، والسياسيين. ولا يمكن تحقيق هذا المطلب دون الاستناد إلى البحث السوسيولوجي في كل عملية تنموية (ص 206-209).

إجمالا، لقد أبرزت الباحثة أن المجتمع المغربي، شأنه شأن الدول السائرة في طرق النمو، يعرف تعثرات تنموية عميقة، ما يفرض الوقوف في وجه تلك التعثرات عن طريق إشراك الكل في استراتيجيات التنمية وبرامجها، ووضع استراتيجيات استباقية من أجل التدخل في الوقت المناسب لإصلاح مختلف الأعطاب (ص 211-213).

خاتمة

يمكن القول إن المؤلف حلل بالفعل مختلف مسارات التنمية بالمغرب (بما في ذلك آخر نموذج تنموي قُدم سنة 2021) ومآلاتها، وبذلك أوفى بالوعد الذي قطعه انطلاقا من عنوانه (استراتيجيات التنمية في المغرب: أسئلة سوسيولوجية حول المسارات والمآلات). بل إن الأطر النظرية للمؤلف قد تساعد على فهم المقاربات التنموية التي تبلورت في مختلف الأقطار العربية ودول العالم الثالث.

لقد لجأ المغرب إلى تطبيق نظريات التنمية بإيعاز أو فرض من لدن هيئات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، شأنه في ذلك شأن دول أخرى حديثة العهد بالاستقلال (التي تعاني بدورها من انعدام السيولة النقدية والأطر الوطنية المتخصصة والتبعية للغرب)؛ فكان ذلك سببا فيما شهده المغرب من تعثرات تنموية. لذلك لجأ منذ حوالي 2008 إلى خطة تنمية متوازية تخص كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فشهد بهذا بداية لاستثمارات ناجحة وواعدة في المجالات الصناعية والطاقية والسياحية وغيرها.

الهوامش:

[1]– جميلة شرادي، استراتيجيات التنمية في المغرب أسئلة سوسيولوجية حول المسارات والمآلات، منشورات الحلبي، تمارة، المغرب، 2022، (222 ص).